

أخبار القضاء والأمن

إتلاف مخدرات في صيدا

أُتلف المكتب الإقليمي لمكافحة المخدرات في الجنوب (خالد الغربي)، في باحة مجمع قوى الأمن الداخلي في صيدا، كمية كبيرة من المخدرات وحشيشة الكيف، تم ضبطها في مناطق عدة. حضر عملية الإتلاف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي سميح الحاج ورئيس المكتب المركزي لمكافحة المخدرات العقيد عادل مشموشي ورئيس مكتب الجنوب الإقليمي المقدم هنري منصور، وجرى خلالها إضرام النار في المواد المخدرة المضبوطة التي قدرت بحوالي 55 كيلوغراماً من مادة الهيرويين و14 كيلوغراماً من حشيشة الكيف وحوالي 40 سيجارة مخدرات. وقد أوقف القضاء المختص عدداً من مروجي المخدرات ومن ضبطت معهم هذه الكميات.

استجواب خاطف الأستونيين

استجوب قاضي التحقيق العسكري فادي صوان الموقوف وائل عباس، المشتبه فيه بأنه رئيس عصابة خطف الأستونيين السبعة، وذلك بعدما نفذت في حقه مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة عن القاضي صوان في ملفي خطف الأستونيين السبعة، وقتل المؤهل راشد صبري. وقد استمر الاستجواب في الملفين قرابة 11 ساعة. التحقيق ما زال مستمراً للاستماع إلى إفادات عدد من الشهود.

تأجيل محاكمة محمود رافع

أرجأت المحكمة العسكرية الدائمة، برئاسة العميد نزار خليل، جلستي محاكمة المتهم بالتعامل مع العدو الإسرائيلي محمود رافع إلى السابع والعشرين من شباط المقبل، للاستماع إلى الشهود، وذلك لاستئناف المحاكمة في الاتهامين الموجهين ضده في اغتيال الشهيد علي صالح في الضاحية الجنوبية، والعبوة التي زرعت على مثلث الزهراني.

تسليم نظارة عدل جديدة في بعبد

يجري في الثانية عشرة والربع من ظهر اليوم، تسليم نظارة عدل جديدة في جبل لبنان، في عدلية بعبد الطابق الأرضي، أنشأها عدد من بلديات المنطقة، وذلك في إطار الورشة القائمة لتحسين وضع السجون في لبنان، برعاية وزير العدل شكيب قرطباوي وحضوره.

توقيف لص سيدة المعونات

تمكن فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي من توقيف حبيب س. للاشتباه بدخوله، بواسطة الخلع والكسر، بتاريخ 2011/12/10، إلى كنيسة سيدة المعونات في ذوق مصبح، حيث سرق بعض ما في داخلها، وكانت الحادثة قد أثار موجة من ردود الفعل المستنكرة.

قتيل من الجيش في انقلاب شاحنة

توفي جندي في الجيش اللبناني وأصيب آخر بعد انقلاب شاحنة عسكرية أمس على طريق بيت ياحون، قبالة المدخل الجنوبي لبلدة تبين الجنوبية. إثر ذلك، حضرت فرقة من الصليب الأحمر اللبناني وسيارات إسعاف ونقل القاتيل والجريح إلى مستشفى تبين الحكومي.

... و4 جرحى في حادث سير

وقع حادث سير بين ثلاث سيارات على طريق عام حاصبيا - مرجعيون، أدى إلى جرح ثلاثة مواطنين سوريين ومواطنة لبنانية. نقل الجرحى إلى مستشفى مرجعيون الحكومي، فيما عمل العناصر الأمنيون على توقيف سائق الشاحنة، التي تسببت بالحادث.



سرقة بواسطة الكسر والخلع

دخل مجهول بواسطة الكسر والخلع إلى صيدلية في محلة اللوزة بقصد السرقة. وقد تمكن المشتبه فيه من سرقة مبلغ 800 ألف ليرة وجهاز كمبيوتر محمول وأدوية مخدرة. وقد قدرت قيمة المسروق بحوالي مليوني ليرة.

إليها واستقلالهم وتحول دون الكيدية في التعاطي، التي وقع ضحيتها عدد من القضاة الشرفاء».

المسار الثالث، دعوات الى تفعيل المادة 95 من قانون تنظيم القضاء العدلي التي تجيز لمجلس القضاء أن «يقرر في أي وقت عدم أهلية القاضي الأصيل بقرار معلل يصدر بناءً على اقتراح هيئة التفتيش القضائي وبعد الاستماع إلى القاضي المعني بأكثرية ثمانية من أعضائه». ويرى مؤيدو تفعيل هذه المادة أنها تسمح بالبداية بتنقية الشوائب المتمثلة في «قضاة قاموا بارتكابات تدل على نقص أخلاقي وعقلي».

المسار الرابع، إصدار المجلس التأديبي، المؤلف من القضاة سهير حركة وأيمن عويدات وسهيل عبود، قرارات تأديبية بحق ستة قضاة من بينها قرار بطرد قاض على خلفية تزويره حكماً بتعلق بانتخابات بلدية، وقرارات قضت بإنقاص درجات قضاة، فضلاً عن توجيه إنذار إلى أحد القضاة. علماً بأن قرارات المجلس التأديبي غير نهائية؛ إذ إن القاضي الذي صدر قرار بصفه من الخدمة تقدم باستئناف، وترجح مصادر قضائية أن ينتهي الأمر باستبدال عقوبة الصرف بأخرى أقل شدة لضمان بقائه في سلك القضاء.

مسؤول قضائي مطلع أكد أن قرارات المجلس التأديبي «لا تتعلق كلها بقضايا فساد، فثمة عقوبات صدرت بسبب البطء في إصدار الأحكام أو ما يمكن تسميته ضعف الهمة في العمل». وأوضح أن القرارات لم تصدر في كل القضايا المحالة على المجلس، إذ «ثمة قضايا محالة ما زالت قيد الدرس، ويمكن أن تصدر القرارات فيها قريباً». وعلمت «الأخبار» أن أحد القرارات الصادرة أخيراً في حق أحد القضاة «سببه تعرضه لضائقة مالية، ما دفعه إلى استئانة مبلغ من المال عجز عن تسديده، فما كان من المدين إلا أن اشتكى عليه أمام القضاء». وقد عدت هيئة التفتيش القضائي هذا الأمر «فعلاً يسيء إلى صورة القضاء».

وسط تعدد الآراء، يجمع القضاء على أن الإصلاح القضائي بات أكثر من ضرورة. أحلام بعضهم «تشطح» إلى أن الوضع الحالي بات بحاجة إلى حملة «أباد نظيفة» تيمناً بالحملة التي قادها القاضي الإيطالي أنطونيو ديل بيترو، في تسعينيات القرن الماضي، وأدت إلى استقلالية تامة للقضاء الإيطالي عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، فبات مجلس القضاء الأعلى ينتخب من القضاة بكامل أعضائه، ولم يعد قضاة النيابة العامة يرتبطون تسلسلياً بوزير العدل ولا يخضعون لسلطة المدعي العام، بل يتمتعون بالاستقلالية نفسها التي يتمتع بها قضاة الحكم، وهذا ما مكّن القضاء الإيطالي من مواجهة أشرس عصابات المافيا ومن ذلك حصون الفساد في السلطة السياسية عبر ما عرف بحملة «الأيادي النظيفة»، فهل يأتي الترياق من... الطليان؟

شروطاً أساسياً لتحقيق الإصلاح. أما إذا استُبقت الاستقلالية بالتطهير، فإن الإصلاح لن يتحقق وسيكون محققاً وظالماً بحق من بطاوله». ويرفع هؤلاء شعار «إذا كان العدل أساس الملك، فإن استقلال القضاء هو أساس العدل».

وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، بحسب هؤلاء، يكون بالتعامل معها على أنها سلطة قائمة بذاتها، لا هيئة تابعة للسلطة السياسية، عبر إعطاء القضاة حق انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من بين القضاة الأكثر كفاءة وتجرباً ونزاهة، بعيداً عن المحسوبيات والولاءات السياسية. وإذا ما طُبّق ذلك، ينهي القضاة أيديهم «مأساة شغور منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى التي تنتظر دائماً توافق المراجع السياسية»، علماً بأن تأخر تعيين رئيس مجلس القضاء هذه المرة أدى إلى بدء السنة القضائية من دون



في رناسة قلم إحدى المحاكم، يرشو محامون موظفاً لتحويل ملفاتهم إلى قاض معين؛ لأنه «في الجيبة»

شكاوى من «لأثمة أسعار» لبعض القضاة ومن غياب الأهلية الأخلاقية والمسلكية للبعض ومن قضاة «غير أسوياء عقلياً»

40 قاضياً يقودون حراكاً غير مسبوق، في العدلية للمطالبة بإصلاحات عاجلة ودعوات إلى الحد من سلطة مجلس القضاء الأعلى



افتتاحها كما كان يجري في كل عام بحضور رؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة. أما في حال تعذر ذلك، فيطالب هؤلاء ب«إلغاء استئثار مجلس القضاء الأعلى بالسلطة المهيمنة على الجسم عبر إنشاء هيئة موازية ينتخبها القضاة، تخلق توازناً يحمي القاضي في وجه سطوة مجلس القضاء الأعلى، فتضمن حرية المنتسبين

لهم ولا قوة من الناحية السياسية». ويردّون: «هذا لا يعني عدم وجوب معاقبة المخالفين، لكن في المقابل، يجب معاقبة جميع المخالفين انطلاقاً من مبدأ المساواة، لكي لا يتسلح البعض بذلك لرفض العقوبة وعدّها ظلماً». انطلاقاً من ذلك، يرى أصحاب هذا الرأي أن الحل يُفترض أن يكون جذرياً، «وهو يبدأ من توفير الاستقلالية للقاضي

وبحسب الرافضين لتفعيل هذه المادة، فإن «المضي في تفعيلها سيسهم في زيادة سطوة مجلس القضاء الأعلى على بقية القضاة». وهناك من يرى أنها «أداة طيّعة في يد أي سلطة مقبلة يمكن أن تستغلها لتستبعد قضاة لا يتفقون وميلها السياسي، من دون أن يتمكن أحد من الاعتراض». ويذهب أحد القضاة إلى اعتبار هذه المادة لزوم ما لا يلزم، في ظل وجود المجلس التأديبي، فيلقت إلى أنها «لا توفر للمتقاضين حق الدفاع والمرافعة والمناقشة والاستمالة» أسوة بما هو متوافر لدى جلسات المجلس التأديبي، علماً أن نصها يمنح القاضي

